

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة الأعمال

عنوان التقرير

أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقها على موضوع: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة اتخاذ
القرار الإداري في شركات الاتصالات السعودية

/إعداد الطالب

عمار يوسف الأحمد

/إشراف

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي: 2026

المقدمة

تمثل أخلاقيات البحث العلمي الإطار القيمي والمهني الذي ينظم سلوك الباحث أثناء تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها وعرض نتائجها. ولا تقتصر هذه الأخلاقيات على منع الغش أو الانتحال فحسب، بل تمتد لتشمل احترام المشاركين، وحماية خصوصيتهم، والتعامل بأمانة مع البيانات، والالتزام بالموضوعية والشفافية في تفسير النتائج. وتزداد أهمية أخلاقيات البحث في البيئة المعاصرة مع تصاعد الاعتماد على التقنيات الرقمية والأنظمة الذكية في المجالات الإدارية، إذ تثير هذه التقنيات أسئلة حساسة تتعلق بالتحيز الخوارزمي، والخصوصية، والشفافية، والمساءلة.

ويهدف هذا التقرير إلى عرض المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، ومناقشة أهم القضايا الأخلاقية المرتبطة بالبحث الأكاديمي، ثم تطبيق هذه المبادئ عملياً على موضوع الدراسة المقترح: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة اتخاذ القرار الإداري في شركات الاتصالات السعودية. ويأتي هذا التطبيق العملي انسجماً مع متطلبات برنامج الماجستير، وبهدف إظهار قدرة الطالب على الربط بين الجانب النظري للأخلاقيات والجانب التطبيقي المرتبط بموضوعه البحثي.

كما يستمد هذا التقرير أهميته من طبيعة موضوع البحث نفسه؛ فالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساندة، بل أصبح جزءاً من بنية اتخاذ القرار داخل كثير من المنظمات. وتشير OECD إلى أن أربعة من كل خمسة عاملين أفادوا بأن الذكاء الاصطناعي حسن أداءهم في العمل، بينما رأى ثلاثة من كل خمسة أنه زاد متعة العمل، مع بروز مخاطر متعلقة بشدة العمل وجمع البيانات وعدم المساواة. كما أن نحو 27% من الوظائف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقع في فئات معرضة بدرجات أعلى للأتمتة، وهو ما يفرض ضرورة النظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور أخلاقي مسؤول، لا من منظور الكفاءة وحدها.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تكمن أهمية أخلاقيات البحث العلمي في أنها تحافظ على صدقية العملية البحثية منذ لحظة تحديد المشكلة وحتى نشر النتائج. فالبحث الذي يفتقر إلى الضوابط الأخلاقية قد يبدو منضبطاً من الناحية الشكلية، لكنه يفقد قيمته العلمية إذا بُني على بيانات غير صحيحة أو على ممارسات تنتهك حقوق المشاركين. ومن ثم فإن الالتزام الأخلاقي لا يعد جانباً ثانوياً، بل شرطاً أساسياً لإنتاج معرفة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الأكاديمية أو الإدارية أو المجتمعية.

وتسهم أخلاقيات البحث كذلك في حماية المشاركين من أي أذى محتمل، سواء كان أذى مادياً أو نفسياً أو وظيفياً أو اجتماعياً. ففي الدراسات الإدارية التي تستطلع آراء الموظفين أو المديرين قد يؤدي ضعف الضمانات الأخلاقية إلى خشية المشاركين من الإفصاح عن آرائهم بصراحة، أو إلى تعرضهم لمخاطر مهنية إذا كُشفت هوياتهم. لذلك فإن السرية، وعدم الإكراه، والموافقة المستنيرة، وتحديد حدود استخدام البيانات، تعد جميعها عناصر أساسية لضمان سلامة المشاركين وحرية مشاركتهم.

ومن جانب آخر، تعزز أخلاقيات البحث الثقة بين الباحث والمؤسسة والمجتمع العلمي. فكلما التزم الباحث بالأمانة العلمية في الاقتباس والتوثيق، وبالشفافية في منهجه، وبالنزاهة في تفسير النتائج، ارتفعت مصداقية الدراسة وزادت فرص قبولها علمياً والاستفادة منها عملياً. ولهذا تؤكد المؤسسات الأكاديمية والهيئات الدولية، ومنها WHO وHHS وAPA، على ضرورة المراجعة الأخلاقية المسبقة، وحماية البيانات، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه في جميع مراحل البحث.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

الأمانة العلمية تعني التزام الباحث بنقل الأفكار والبيانات كما هي دون تحريف أو بتر أو تضليل، مع نسب الأفكار إلى أصحابها الأصليين وفق أسلوب توثيق معتمد. ويتجلى هذا المبدأ في الدراسة الحالية من خلال توثيق الأدبيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار الإداري توثيقاً صحيحاً، وعدم الادعاء بوجود نتائج ميدانية قبل جمع البيانات الفعلية. كما يقتضي هذا المبدأ تجنب أي اقتباس غير موثق أو إعادة صياغة مضللة لما ورد في المصادر السابقة.

أما النزاهة فتعني أن يلتزم الباحث بالصدق في كل ما يتعلق بتخطيط الدراسة وتنفيذها وتحليلها وعرضها، وألا يخفي نتائج غير متوقعة أو يبالغ في دلالة النتائج لخدمة فرضياته. وفي موضوع الذكاء الاصطناعي قد يميل بعض الباحثين إلى تقديم التقنية بوصفها حلاً مثالياً لجميع المشكلات الإدارية، لكن النزاهة العلمية تقتضي عرض الفوائد والمخاطر معاً، بما في ذلك مشكلات الشفافية والتحيز والمساءلة.

وتشير الموضوعية إلى تحرر الباحث من الأحكام المسبقة قدر الإمكان، والاعتماد على الأدلة والبيانات والمعايير المنهجية في تفسير النتائج. فحين يبحث الطالب أثر الذكاء الاصطناعي في شركات الاتصالات السعودية، يجب ألا ينطلق من افتراض مسبق بأن الأثر إيجابي دائماً أو سلبي دائماً، بل يترك المجال لنتائج الدراسة الميدانية لتحديد طبيعة الأثر ومستواه واتجاهه.

وتعد السرية من أهم المبادئ في البحوث الإدارية، إذ قد تتضمن البيانات آراء الموظفين في أنظمة المؤسسة، أو مستوى الثقة في النظم الذكية، أو ملاحظات على آليات اتخاذ القرار. لذلك ينبغي عدم ربط الاستجابات بأسماء الأفراد أو أرقامهم الوظيفية، وعدم إتاحة البيانات الخام لغير أغراض البحث، وتخزينها في وسائط آمنة، واستخدامها فقط ضمن حدود الموافقة الممنوحة من المشاركين.

أما الموافقة المستنيرة فتعني أن يشارك الفرد في البحث عن علم واقتناع، بعد أن يحصل على معلومات كافية عن هدف الدراسة، وإجراءاتها، والوقت المطلوب، والمنافع والمخاطر المحتملة، وحقه في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. وفي الدراسات التي تتناول شركات الاتصالات، يجب أن يتلقى المشاركون نموذجاً واضحاً يشرح أن المشاركة طوعية وأن البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط ولن تؤثر في تقييمهم الوظيفي.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

من أبرز القضايا الأخلاقية الانتحال العلمي، وهو استخدام أفكار الآخرين أو عباراتهم أو نتائجهم دون نسبتها إليهم. ويعد هذا السلوك من أخطر صور الإخلال بالأمانة العلمية، لأنه يضر بحقوق المؤلفين، ويقوض الثقة في الباحث، ويؤدي إلى إضعاف القيمة الأكاديمية للدراسة. وتفادي الانتحال يقتضي التوثيق الدقيق للمصادر والتمييز بين الاقتباس الحرفي وإعادة الصياغة والتحليل الشخصي.

وتأتي بعد ذلك قضية تزوير البيانات أو تلفيقها، وهي من أشد المخالفات الأخلاقية خطورة. فالباحث قد يتعرض لضغط الوقت أو الرغبة في إثبات فرضياته، فيلجأ إلى اختراع بيانات أو تعديل نتائج الاستبانات أو حذف استجابات لا تتفق مع توقعاته. وفي دراسة عن الذكاء

الاصطناعي والقرار الإداري، قد يُعزّي الباحث إظهار أثر كبير للتقنية، إلا أن هذا السلوك ينسف الدراسة من أساسها. والبديل الأخلاقي هو الالتزام بجمع البيانات الفعلية والتصريح بأي قيود أو صعوبات واجهت الدراسة.

ومن القضايا المهمة أيضاً التحيز البحثي، ويشمل التحيز في اختيار العينة، أو صياغة الأسئلة، أو تفسير النتائج. فإذا صيغت أسئلة الاستبانة بطريقة تدفع المشارك إلى تبني موقف إيجابي من الذكاء الاصطناعي، فإن النتائج ستكون منحازة. لذلك ينبغي تصميم الأداة بلغة متوازنة، وعرضها على محكمين، والتأكد من شمولها لأبعاد المنافع والمخاطر معاً.

كما يثير انتهاك الخصوصية مخاطر واضحة في الأبحاث التي تتناول بيانات العمل. فقد يؤدي كشف آراء الموظفين أو مستويات استخدامهم للأنظمة الذكية إلى حساسيات تنظيمية أو تقييمات سلبية. ويزداد الخطر إذا تم جمع بيانات تتعلق بسياسات داخلية أو مؤشرات أداء أو ممارسات إدارية حساسة. لذلك يجب تقليل البيانات الشخصية إلى الحد الأدنى اللازم، وعدم استخدام أي معلومات تشغيلية سرية ما لم يكن ذلك ضرورياً ومصرحاً به رسمياً.

أما تضارب المصالح فيظهر عندما تكون للباحث مصلحة شخصية أو مهنية أو مالية قد تؤثر في حياده. فإذا كان الباحث يعمل في إحدى شركات الاتصالات أو لديه علاقة مباشرة بقيادتها، وجب عليه الإفصاح عن ذلك واتخاذ تدابير تقلل من أثر هذا التعارض على اختيار العينة أو تفسير النتائج أو صياغة الاستنتاجات.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تستند أخلاقيات البحث العلمي الحديثة إلى أطر دولية ومؤسسية مترابطة. فمن أهم المرجعيات تقرير بلمونت الصادر عن وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية، الذي أكد ثلاثة مبادئ محورية: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة. ويقصد باحترام الأشخاص الاعتراف باستقلالية المشاركين وحقوقهم في اتخاذ قرار المشاركة؛ أما الإحسان فيعني تعظيم المنافع وتقليل الأضرار؛ بينما تشير العدالة إلى إنصاف الأفراد في اختيار المشاركين وتوزيع أعباء وفوائد البحث.

كما تؤكد منظمة الصحة العالمية أن جميع البحوث التي تشمل البشر يجب أن تخضع لمراجعة لجنة أخلاقيات بحثية مستقلة للتأكد من حماية الكرامة والحقوق والرفاه. وتوضح هذه اللجان عادةً متطلبات الموافقة المستنيرة، وتقييم المخاطر، وحماية الفئات المستضعفة، وإدارة البيانات، وآليات الشكوى أو الانسحاب. ورغم أن موضوع الدراسة الحالية إداري وليس طبياً، إلا أن المنطق الأخلاقي نفسه ينطبق على البحوث التي تشمل العاملين والمديرين باعتبارهم مشاركين بشراً لهم حقوق واضحة.

وتقدم الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA إرشادات مهمة في مجال الأخلاقيات والتوثيق العلمي، تشمل النزاهة، وعدم الإضرار، والعدالة، والمسؤولية، وحماية المشاركين، فضلاً عن معايير التوثيق والاقتباس العلمي. وتمثل هذه الإرشادات مرجعاً مناسباً في توثيق المصادر وفي تجنب إساءة استخدام المراجع أو الإخلال بحقوق الملكية الفكرية أثناء إعداد الدراسة.

وعلى المستوى المؤسسي، تؤدي لجان أخلاقيات البحث العلمي أو اللجان المختصة بمراجعة البحوث داخل الجامعات دوراً أساسياً في الموافقة على المشاريع البحثية قبل تنفيذها. ويجب على الباحث أن يلتزم بما تطلبه هذه اللجان من نماذج موافقة، وخطط حماية بيانات، ووصف للإجراءات، وتقييم أولي للمخاطر المحتملة، خاصة إذا كانت الدراسة تشمل موظفين أو معلومات تنظيمية حساسة.

التطبيق العملي لأخلاقيات البحث على موضوع الدراسة

يعد هذا الجزء المحور الأهم في التقرير، لأن موضوع البحث المقترح يتناول دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة اتخاذ القرار الإداري في شركات الاتصالات السعودية، وهو موضوع يجمع بين بُعدين حساسين: البعد التقني المرتبط بالنظم الذكية والخوارزميات وتحليل البيانات، والبعد الإنساني المرتبط بالمديرين والموظفين المشاركين في الدراسة. ومن ثم فإن التطبيق الأخلاقي يجب أن يبدأ منذ مرحلة تصميم البحث، بحيث تُصاغ الأسئلة والأهداف والأداة بما يحترم حقوق المشاركين ويجنب المؤسسة أي ضرر محتمل.

فيما يتعلق بجمع البيانات، يُفترض أن تعتمد الدراسة على استبانة موجهة إلى عينة من المديرين والمشرفين والموظفين ذوي العلاقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي أو بدعم القرار داخل شركات الاتصالات السعودية. وقد يُضاف إلى ذلك عدد محدود من المقابلات شبه المقننة إذا اقتضت الحاجة إلى فهم أعمق للسياق. وهنا يجب أن تكون آلية الوصول إلى المشاركين نظامية وواضحة، من خلال موافقات إدارية مناسبة إن لزم الأمر، مع تجنب أي أسلوب قد يُشعر الموظف بأنه ملزم بالمشاركة بسبب السلطة التنظيمية أو التسلسل الوظيفي.

ويجب أن تسبق المشاركة موافقة مستنيرة مكتوبة أو إلكترونية تتضمن شرحاً لهدف الدراسة، وطبيعة المشاركة، والوقت التقريبي اللازم للإجابة، وحقوق المشارك في الامتناع أو الانسحاب في أي وقت، مع بيان أن البيانات ستستخدم لأغراض علمية فقط. وينبغي أن تكون الصياغة واضحة وغير فنية، وأن تؤكد صراحة أن المشاركة أو عدمها لن يترتب عليه أي أثر وظيفي أو إداري أو تقييمي على المشارك.

أما من حيث السرية والخصوصية، فيجب ألا تتضمن الاستبانة اسماً صريحاً أو رقماً وظيفياً أو أي معلومات تعريفية مباشرة ما لم تكن هناك ضرورة علمية مبررة، وحتى في هذه الحالة ينبغي تقنين الوصول إلى تلك البيانات. كما ينبغي تخزين الملفات الإلكترونية في جهاز محمي بكلمة مرور، وعدم مشاركة قاعدة البيانات الخام مع أي جهة غير أكاديمية، وعدم تضمين الاقتباسات النصية أو الشواهد في التقرير النهائي بطريقة تسمح بالتعرف على هوية الشخص أو الشركة الفرعية أو الإدارة المحددة.

ومن القضايا الأخلاقية المهمة في هذا الموضوع تجنب الوصول إلى بيانات العملاء أو البيانات التشغيلية السرية للشركة، لأن هدف الدراسة هو استكشاف أثر تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي على جودة القرار الإداري، وليس تحليل بيانات العملاء الشخصية أو تفاصيل تشغيلية سرية. وإذا استدعت الدراسة الاطلاع على سياسات داخلية أو وثائق تنظيمية، فيجب أن يتم ذلك بإذن مؤسسي واضح وضمن حدود محددة، مع الالتزام بعدم نشر أي محتوى قد يضر بالمصالح التجارية أو التنافسية للشركة.

كذلك ينبغي الانتباه إلى احتمال التحيز في استجابات المشاركين. فقد يشعر بعض الموظفين بضرورة إظهار الولاء المؤسسي عبر تقديم صورة إيجابية جداً عن استخدام الذكاء الاصطناعي، بينما قد يبالغ آخرون في إظهار المخاوف المرتبطة به. ومن هنا تظهر أهمية تصميم الأداة بحياد، وتأكيد سرية الاستجابة، واستخدام عبارات متوازنة تقيس الأثر على السرعة والدقة والموثوقية وعلى الجوانب الأخلاقية والتنظيمية في الوقت نفسه.

ويرتبط موضوع الذكاء الاصطناعي أيضاً بقضية المساءلة. فإذا كانت بعض القرارات الإدارية تعتمد جزئياً على مخرجات نظم ذكية، فمن الضروري ألا يُفهم من البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحل محل المسؤولية الإدارية البشرية بصورة كاملة. وتشير IBM إلى أن ازدياد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار يرافقه سؤال محوري: من المسؤول إذا كان القرار الخوارزمي خاطئاً؟ ولهذا يجب أن يعكس التقرير والبحث معاً مبدأ الإبقاء على الإنسان في الحلقة، خاصة في القرارات التي قد تمس الموظفين أو العملاء أو السمعة المؤسسية.

كما ينبغي مراعاة العدالة في اختيار العينة، بحيث لا تنحصر الدراسة في فئة إدارية واحدة إذا كانت طبيعة الموضوع تستدعي تمثيلاً أوسع، ولا تُستبعد فئات ذات صلة مباشرة باستخدام التطبيقات الذكية دون سبب منهجي. فالعدالة الأخلاقية تتطلب أن تكون معايير

الاختيار مرتبطة بأسئلة الدراسة لا بالأهواء أو سهولة الوصول فقط. وفي حال تعذر الوصول إلى بعض الفئات، يجب توضيح ذلك في حدود الدراسة دون تقديم نتائج تتجاوز ما تسمح به العينة فعلياً.

ويستلزم التطبيق الأخلاقي كذلك الإفصاح عن أي مصلحة محتملة قد تؤثر في موضوعية الباحث. فإذا كانت للباحث علاقة عمل حالية أو سابقة بإحدى شركات الاتصالات، أو إذا تم تسهيل الوصول إلى المشاركين عبر وسيط إداري معين، فينبغي التصريح بذلك عند الحاجة، مع اتخاذ تدابير تحد من تأثيره مثل إخفاء الهوية، وعدم اطلاع الإدارة على الاستجابات الفردية، والالتزام بالتحليل الإحصائي الموضوعي.

وبالانتقال إلى المخاطر المحتملة، يمكن القول إن المخاطر في هذا النوع من الدراسات غالباً منخفضة، لكنها ليست معدومة. فقد تتمثل في القلق من كشف الرأي، أو الحساسية تجاه تقييم فاعلية الأنظمة الذكية في المؤسسة، أو الخشية من إساءة تفسير الاستجابات. ولذلك ينبغي على الباحث أن يوضح للمشاركين أن الدراسة لا تقيم أداءهم الشخصي، ولا تهدف إلى محاسبة جهة أو قسم، وإنما تبحث في اتجاهات عامة وعلاقات إحصائية على مستوى جماعي. كما ينبغي عرض النتائج في صورة مجمعة وعدم إفراء أوصاف قد تفضي إلى التعرف غير المباشر على المشاركين.

ومن زاوية أخلاقية أوسع، فإن دراسة الذكاء الاصطناعي في شركات الاتصالات السعودية تقتضي وعياً بقضايا الحوكمة الرقمية، مثل الشفافية في استخدام الأنظمة الذكية، وإمكانية تفسير مخرجاتها، وتحيز البيانات التي تُدرَّب عليها النظم، وحدود الاعتماد عليها في القرارات الإدارية. ويعني ذلك أن الباحث لا يدرس فقط أثر التقنية على جودة القرار، بل يدرس أيضاً الشروط الأخلاقية التي تجعل هذا الأثر مشروعاً ومسؤولاً وقابلًا للاستدامة داخل بيئة العمل.

الخاتمة

خلص التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل الأساس الذي يضمن شرعية الدراسة ومصداقيتها وقيمتها العلمية. وقد تبين أن الالتزام بالأمانة العلمية والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة ليس مجرد متطلبات شكلية، بل ممارسات جوهرية تحمي المشاركين وتدعم جودة النتائج. كما أوضح التقرير أن القضايا الأخلاقية مثل الانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تظل مخاطر قائمة تستدعي يقظة مستمرة من الباحث.

وعند تطبيق هذه المبادئ على موضوع دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة اتخاذ القرار الإداري في شركات الاتصالات السعودية، ظهر أن الجانب الأخلاقي شديد الارتباط بموضوع الدراسة نفسه؛ لأن التقنية التي يُبحث أثرها تثير بدورها أسئلة أخلاقية حول العدالة والشفافية والخصوصية والمساءلة. ومن ثم فإن نجاح الدراسة لا يتوقف على جودة تصميمها المنهجي فقط، بل يعتمد أيضاً على احترام حقوق المشاركين، وحماية بياناتهم، وتقديم نتائج متوازنة لا تتألب في مزايا الذكاء الاصطناعي ولا تغفل مخاطره.

وبناءً على ذلك، فإن الباحث مطالب مستقبلاً بالالتزام بالإجراءات الأخلاقية منذ المراحل الأولى للبحث، وبالحصول على الموافقات اللازمة، وتوثيق المصادر بدقة، وصياغة أدوات محايدة، وتخزين البيانات بصورة آمنة، وعرض النتائج في صورة جماعية مسؤولة. وبهذا يمكن أن يقدم البحث قيمة علمية وتطبيقية حقيقية تسهم في فهم أفضل لدور الذكاء الاصطناعي في المؤسسات، دون التفريط في المبادئ التي يقوم عليها البحث العلمي الرصين.

المراجع

- Ethical principles of psychologists and code of .(n.d) .American Psychological Association
<https://www.apa.org/ethics/code .conduct>
- [https://www.apa.org/research- .Research ethics .\(n.d\) .American Psychological Association](https://www.apa.org/research- .Research ethics .(n.d) .American Psychological Association)
practice/conduct-research/ethics
- Where do businesses draw the line? :AI decision-making .(n.d) .IBM
<https://www.ibm.com/think/insights/ai-decision-making-where-do-businesses-draw-the-line>
- Empowering people to unlock AI's :Superagency in the workplace .(n.d) .McKinsey & Company
<https://www.mckinsey.com/capabilities/tech-and-ai/our- .full potential at work>
insights/superagency-in-the-workplace-empowering-people-to-unlock-ais-full-potential-at-work
- OECD .risks and policy responses ,Opportunities :Using AI in the workplace .(2024) .OECD
<https://www.oecd.org/en/publications/using-ai-in-the- .11 .No ,Artificial Intelligence Papers>
workplace_73d417f9-en.html
- .The Belmont report .(n.d) .Department of Health & Human Services .U.S
<https://www.hhs.gov/ohrp/regulations-and-policy/belmont-report/index.html>
- Ensuring ethical standards and procedures for research with .(n.d) .World Health Organization
<https://www.who.int/activities/ensuring-ethical-standards-and-procedures-for- .human beings>
research-with-human-beings